

"بيان صحفي"

أبرز التطورات في ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2020

أصدر بنك الكويت المركزي اليوم البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2020، وكذلك البيانات المعدلة لعام 2019. وتظهر معاملات الاقتصاد الكويتي مع العالم الخارجي قدرته على تجاوز التداعيات السلبية التي تسببت فيها جائحة فايروس كورونا (Covid-19)، حيث تشير البيانات الأولية لميزان المدفوعات أن الحساب الجاري (الذي يُبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) سجل فائضًا خلال عام 2020 بلغ نحو 6857.8 مليون دينار، مقابل فائض بلغ نحو 10125.0 مليون دينار خلال العام السابق، بانخفاض قيمته 3267.2 مليون دينار ونسبته 32.3%. ويُعزى انخفاض فائض الحساب الجاري بصفة أساسية إلى انخفاض قيمة إجمالي المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري بنحو 8047.6 مليون دينار ونسبة 23.6% مقارنةً بالعام السابق من جهة، وانخفاض قيمة إجمالي المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري بما قيمته نحو 4780.4 مليون دينار ونسبة 19.9% مقارنةً بالعام السابق من جهة أخرى.

كما تُظهر البيانات الأولية انخفاض قيمة فائض الميزان السلعي خلال عام 2020 بنحو 5981.3 مليون دينار أو ما نسبته 55.8% مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ قيمة هذا الفائض نحو 4736.0 مليون دينار، مقابل نحو 10717.2 مليون دينار خلال العام السابق. ويُعزى ذلك الانخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض الصادرات النفطية نتيجة ضعف الطلب على النفط مع تباطؤ النمو العالمي، وتراجع أسعاره في السوق العالمية بسبب تداعيات جائحة فايروس كورونا.

وسجل حساب الخدمات (صافي قيمة المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، وخدمات أخرى، إضافة إلى

الخدمات والسلع الحكومية) انخفاضًا في قيمة العجز خلال عام 2020 بما قيمته 2261.5 مليون دينار وبنسبة 41.9% ليصل إلى نحو 3139.5 مليون دينار مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 5401.1 مليون دينار خلال العام السابق. ويأتي هذا الانخفاض في قيمة العجز بصفة أساسية إلى تراجع العجز المسجل في بند السفر بسبب تداعيات الجائحة.

وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي (الذي يسجل معاملات تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد المحلي) لميزان مدفوعات دولة الكويت، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أن هناك تدفقًا ماليًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 6472.1 مليون دينار خلال عام 2020، مقابل تدفقٍ ماليٍ صافيٍ إلى الخارج بلغ نحو 9435.5 مليون دينار خلال العام السابق.

ونتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان، سجّل الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2020 فائضًا بلغت قيمته نحو 2552.6 مليون دينار، مقابل فائضٍ بلغت قيمته نحو 815.4 مليون دينار خلال العام السابق.

وبنظرةٍ أكثر شموليةٍ إلى وضع ميزان مدفوعات دولة الكويت تأخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند "الحكومة العامة"، بالإضافة إلى قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يُظهر فائضًا خلال عام 2020 بلغت قيمته نحو 3325.5 مليون دينار، مقارنةً بفائض بلغت قيمته نحو 3791.6 مليون دينار خلال العام السابق له.

موجز لميزان مدفوعات دولة الكويت
(مليون دينار)

عام **	عام *	البيان
2020	2019	
6857.8	10125.0	الحساب الجاري ومنه:
(4736.0)	(10717.2)	- الميزان السلعي
909.6	93.0	الحساب الرأسمالي
-6472.1	-9435.5	الحساب المالي
2552.6	815.4	الميزان الكلي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* بيانات معدلة

** بيانات أولية

الأرقام السالبة الموضحة لقيم الحساب الرأسمالي تعني تدفقاً مالياً صافياً نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.
الأرقام السالبة الموضحة لقيم الحساب المالي تعني تدفقاً مالياً نحو الخارج أي زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.

29/8/2021